حقوق الإنسان في برامج المرشحين للانتخابات الرئاسية

تحليل مضمون برامج المرشحين للرئاسة ٢٠٢٤

اعداد

زينب صالح

تحرير

محمد البدوي

نوفمبر ٢٠٢٣

ECHR

المركز العربي لحقوق الإنسان والتنمية

حقوق الإنسان في برامج المرشحين للانتخابات الرئاسية

تحليل مضمون برامج المرشحين للرئاسة ٢٠٢٤

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

وهي المبادرة التي أطلقتها مؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان وهو تحالف يضم ٥٠٠ من جمعيات ومؤسسات تنموية وحقوقية في ٩ محافظات يستهدف تعزيز وتحسين أوضاع حقوق الأنسان في مصر. وتعزيز الشراكات وتبادل الخبرات

وتوزعت الجمعيات والمؤسسات الأهلية، المشاركة في المبادرة في ٩ محافظات وهي: "القاهرة، الغربية، البحيرة، الإسكندرية، بنى سويف، سوهاج، الأقصر، قنا وأسوان

صفحة الفيس بوك https://www.facebook.com/profile.php?id=100090569196942

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

ECHRD

© ALL RIGHTS RESERVED- 2021
FDHRD

مقدمة

تعد حقوق الإنسان بمثابة قواعد تضمن لجميع الأشخاص في العالم العيش بمستوى معيشي يحقق لهم الكرامة، ومن أهم سماتها العدالة والمساواة وعدم التميز والتفرقة،. وتمكن حقوق الإنسان المجتمع من تحقيق العدالة والصدق في العلاقات بين الناس، وتؤدي إلى بناء بيئة يستحقها كل إنسان، كما توفر بيئة ملائمة له ليتمكن من تحديد أهدافه وتطوير ذاته، وتوفر بيئة ديموقراطية يتمتع فيها كل إنسان بفرص متساوية ليتمكن من بناء حياته، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للإنسان للتواصل مع مجموعات تشاركه الأهداف، وإعطائه الفرصة لإبداء رأيه ، وبذلك تدفعه حقوقه للتطور من الناحية العقلانية .

كما تضمن حقوق الإنسان الحماية الأساسية للأفراد، فهي القواعد التي توجههم لطريقة التصرف الصحيحة، وهي مثل القاضي الذي يمكن مناشدته،

.وتجاهل حقوق الإنسان يساهم في زيادة العنف ،.وتساعد العديد من القيم التي تقدمها حقوق الإنسان المجتمع في التخلص من الخلافات داخله، وتتمثل بعض هذه القيم بالتسامح، والاحترام، والمساواة، وتحول هذه القيم المجتمع وتجعله أكثر انفتاحًا وتسامحًا، وقد ازداد في العقود الأخيرة العمل بحقوق الإنسان وتطبيقها، مما انعكس إيجابيًا على المجتمعات، فمما لا شك فيه أنه عندما يفهم المجتمع حقوق الإنسان، سيسهم ذلك في تقدم أفراد هذا المجتمع، وإيجاد حلول للعديد من مشاكلهم، وسيكون من الأسهل عليهم تعزيز العدالة ورفاهية المجتمع، كما تنظم حقوق الإنسان كيفية تفاعل الناس مع غيرهم على جميع المستويات، سواء بالمدرسة، أو في المجتمع، أو داخل الأسرة، وفي أماكن العمل، وعلى مستويات أعلى من ذلك كالسياسة والعلاقات الدولية.

وتضمن حقوق الإنسان العيش بكرامة للأفراد، فبالإضافة لاهتمامها بضمان تأمين جميع المستلزمات الأساسية كالغذاء والسكن والتعليم، فهي تركز على حقهم باختيار الطريقة التي يرونها مناسبة للعيش، والطريقة المناسبة للتعبير عن رأيهم، واختيار نوع الحكومة التي يريدونها، وحقوق الانسان هي اساس الحرية والعدالة والمساواة ومن شأن هذه الحقوق واحترامها اتاحة امكانية تنمية الفرد والمجتمع تنمية كاملة، وتستند هذه الحقوق إلى سعي البشر المتزايد من اجل حياة تضمن الاحترام والحماية المتأصلة والقيمة الذاتية للانسان ولا يجوز تجريده منها لاي سبب كان بصرف النظر عن كل من مظاهر التميز مثل الدين واللغة واللون والعرق وغير ذلك .

ولاهمية حقوق الانسان فى بناء مجتمع سليم وتعزيز دعائم الديمقراطية فى المجتمع، يقوم المرشحين للانتخابات بتخصيص جزء من البرنامج الانتخابى الخاص بهم للحديث عن المشكلات التى تؤثر على حقوق الانسان وتقديم اقتراحتهم ورؤيتهم فى حال فوزهم فى الانتخابات لحل هذه المشكلات، لضمان الارساء السليم لقيم وقواعد حقوق الانسان فى المجتمع. وهذا لان العلاقة بين المرشحين والناخبين، تترجم عبر البرنامج الانتخابي الذي يقدمه المرشح ويضعه أمام الناخب لكي يحسم خياره وفقاً لذلك. وكلما ترسخت ديمقراطية الانتخابات كلما تبلور دور أساسي للبرنامج الانتخابي في استقطاب الناخبين وتحديداً ما يطلق عليه الفئة المترددة. وبالتالي يشكل البرنامج الانتخابي البوصلة التي تتيح للناخبين أن يعملوا على متابعة مدى التزام المرشح الفائز الذي يصل إلى السلطة ببرنامجه الذي على أساسه خاض حملته الانتخابية، وفي الغالب ما يقوم المرشح الفائز بتنفيذ تعهداته المتضمنة في برامجه الانتخابية، ربطاً بمفهوم وآليات المحاسبة عبر صناديق الاقتراع في الانتخابات القادمة.

ونتيجة لمساندة وتأييد الناخبين للمرشحين، تجد السلطة الجديدة نفسها أمام استحقاق تطبيق ما سبق والتزمت به في برنامجها ليبدو الوضع كأنه عقد بين طرفين على كل منهما الالتزام بما وعد به الأحزاب عبر برنامجها الناخبين عبر منح ثقتهم وأصواتهم في صندوق الاقتراع. فالبرنامج الانتخابي ليس بمجرد وعود، إنما إحدى الأسس التي ينتظرها الناخبون من صانعي القرار. وإذا قام هؤلاء المرشحين بتحويل المطالب المتضمنة في برامجهم إلى سياسات حكومية فعلية، فيجب أن يكون هناك مستوى كبير من التطابق بين محتوى سياسة برامجهم الانتخابية أو بياناتهم والسياسات الحكومية اللاحقة. ويعتبر الارتباط القوي بين البرامج (قبل الانتخابات والسياسات الحكومية اللاحقة بعد الانتخابات) مقياساً لما ستؤول إليه الأمور لاحقاً، ومؤشراً لما ستكون عليه العلاقة بين المواطنين (الناخبين سابقا) والحكومة (المرشحين سابقا).

من هنا تبرز الحاجة الكبيرة إلى معرفة كيفية وضع برنامج انتخابي يتلاءم مع توجهات الناخبين وحاجاتهم ومع الظروف والمعطيات الموضوعية للمجتمع فى الوقت الذى تجرى فيه الانتخابات، ولهذا سنقوم فى هذا التقرير برصد وتحليل الحقوق المختلفة فى برامج وخطابات المرشحين لانتخابات الرئاسة ٢٠٢٤، وتحديد مدى قدرتها على الاصطدام بالواقع وتقديم الحلول لابرز مشاكل حقوق الانسان التى تواجه الشعب المصرى.

المرشح السيد عبد الفتاح السيسي

في ٤ نوفمبر ٢٠٢٣ **بدأت حملة المرشح الرئاسي، عبد الفتاح السيسي أولى جولاتها الخارجية بزيارة المجلس القومي للمرأة**. وثمن المستشار محمود فوزي، رئيس الحملة الانتخابية للمرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي دور المجلس القومي للمرأة في الحرص على توعية المرأة بممارسها حقوقها وخاصة المدنية والسياسية، وتمكين المرأة في كافة المحافظات، مشيدًا بدور المرأة الفعّال في المجتمع وأنها ضربت أروع الأمثلة في المشاركة في كل استحقاق وانتخاب، مشيرا إلى أن ملف تمكين المرأة شهد طفرة غير مسبوقة في عهد السيسي سواء اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا، مشددا على إيمانه بتمكين المرأة باعتباره واجب وطني.

ولفت إلى تقلد المرأة المناصب القيادية في عهده، مشيرا إلى استحداث آليات تشجيعية وتحفيزية تعكس الإرادة السياسية القوية نحو هذا الاتجاه، ومن هذا المنطلق ترجمت الاستحقاقات الدستورية الخاصة بالمرأة إلى سياسات وتشريعات وإجراءات تنفيذية تقوم بها كافة الجهات، وقد تضمن الدستور أكثر من ٢٠ مادة تناولت موضوعات تمس المرأة بشكل مباشر مثل المساواة وتجريم العنف و تم تنظيم المجلس القومي للمرأة بقانون منحه الصلاحيات و الاستقلال المطلوب، مؤكداً أن حملة المرشح الرئاسي على استعداد تام لتتلقى بكل سرور مقترحات ومتطلبات أعضاء المجلس وسيدات مصر.

وسبق وان اكد السيد المرشح في العديد من الخطابات الموجهة إلي الشعب المصري احترام جميع الالتزامات التعهدية ذات الصلة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وان ما ينشدة هو ضمان تمتع المجتمع المصري بحقوقه كاملة، بما يضمن للوطن أمنه واستقراره، الأمر الذي يستلزم بذل مزيد من الجهد الصادق والعمل الدءوب من أجل تعزيز مسيرة حقوق الإنسان، فأبناء ، وكذا تعزيز الجهود المتواصلة لضمان صون كرامة المواطن المصري.

وان رؤيتة لحقوق الإنسان تستند على عدد من المبادئ الأساسية، أبرزها

أن كافة الحقوق والحريات مترابطة ومتكاملة، وأن ثمة ارتباطًا وثيقًا بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، مع أهمية تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، وبين حق الفرد والمجتمع وضرورة مكافحة الفساد لضمان التمتع بالحقوق والحريات.

كما أن الالتزام بصون الحقوق والحريات وتعزيز احترامها يتحقق من خلال التشريعات والسياسات العامة من جانب، ومن خلال ما تقوم به مختلف المؤسسات والآليات الوطنية من إنفاذ لتلك التشريعات والسياسات من

جانب آخر، وهي الجوانب التي اهتمت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان بمراعاتها جميعًا، فعلى صعيد التشريعات والسياسات العامة تستند جهود الدولة إلى المبادئ والالتزامات الدستورية والقانونية،

كما تؤكد الدولة المصرية التزامها باحترام وحماية الحق في السلامة الجسدية والحرية الشخصية والممارسة السياسية وحرية التعبير وتكوين الجمعيات الأهلية، والحق في التقاضي فمصر ترحب دومًا بتعدد الآراء، بل واختلافها ما دامت تراعي حريات الآخرين، وتهدف من خلال نقد بناء وتشاركي إلى تحقيق ما هو أفضل لصالح مصر وشعبها.

كما يتوافر لدينا على التوازي اقتناع راسخ بأهمية تعزيز جهود تحقيق العدالة الناجزة وكذا ضمانات المحاكمات العادلة وتبذل الدولة جهودًا حثيثة ومستمرة للتأكيد على قيم المواطنة والتسامح والحوار ومكافحة التحريض على العنف والتمييز.

كما أن المجلس القومي لحقوق الإنسان باعتباره المؤسسة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان وفقًا لصلاحياته في إطار الدستور يقوم بدور محوري وفاعل في مجال ترسيخ المبادئ ذات الصلة ونشر الوعي بها، ويقدم تقاريره السنوية للدولة.

ويأتي المجتمع المدني كشريك أساسي مهم في عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونشر الوعي بحقوق الإنسان في المجتمع، وتشجيع ثقافة العمل التطوعي والإسهام في جهود مكافحة التطرف والتوجهات المناهضة لقيم مجتمعنا المصري

ومما لا شك أن إسهامات وإنجازات المجتمع المدني واضحة وشراكته مع الدولة لا غنى عنها.

أما على مستوى حرية الدين والمعتقد فمصر الدولة ذات التراث الديني الثري مستمرة في بذل جهودها الحثيثة للتأكيد على قيم المواطنة والتسامح والحوار ومكافحة التحريض على العنف والتمييز، ولقد حققت الدولة المصرية تقدمًا مشهودًا لها في هذا المجال ضمانًا للمساواة بين أبناء الوطن الواحد في الحقوق والواجبات، وليس أدل على ذلك من إصدار قانون بناء وترميم الكنائس الذي تم بموجبه تقنين أوضاع نحو ألف وثمانمائة كنيسة ومبنى تابع لها، كما يتناغم وقوف كل من مسجد "الفتاح العليم" جنبًا إلى جنب مع كاتدرائية "ميلاد المسيح" بالعاصمة الإدارية الجديدة كشاهدين على تلك الجهود والإنجازات.

وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ترتكز الرؤية التنموية المتكاملة للدولة "مصر ٢٠٣٠" على مفاهيم النمو الشامل والمستدام والمتوازن، بما يتيح التوزيع العادل لفوائد التنمية، وتحقق أعلى درجات الاندماج المجتمعي لكافة الفئات وضمان حقوق الأجيال الحالية والقادمة في استخدام الموارد.

ولقد اهتمت الدولة بشكل خاص بتدابير الحماية الاجتماعية لدى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بهدف تخفيف أثره على محدودي الدخل والفئات الأكثر احتياجًا وذلك من خلال تبني العديد من السياسات والبرامج والمبادرات أبرزها مبادرة "تكافل وكرامة"، ومبادرة "حياة كريمة" لتنمية وتطوير قرى الريف المصري الذي يسكنه أكثر من نصف تعداد مصر وغيرهما من المبادرات القومية العديدة.

أما الشباب فلقد حرصت الدولة على رعايتهم وتنمية قدراتهم وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة وتوفير فرص العمل لهم وانطلاقًا من أهمية انفتاحهم على الآخر، والتعرف على الثقافات المتعددة، فلقد حرصنا على توفير المحافل المناسبة لذلك، ويأتي في القلب منها "منتدى شباب العالم" الذي تحرص مصر على تنظيمه بشكل سنوي ونأمل في استئنافه قريبًا عقب انقضاء جائحة "كورونا" وما تفرضه من إجراءات احترازية.

كما اهتمت الدولة أيضًا بإعداد الكوادر الشابة القادرة على المساهمة في تحمل المسئوليات الوطنية فجاء إنشاء "الأكاديمية الوطنية لتدريب الشباب "عام ٢٠١٧، حيث أصبح الشباب يشاركون في صياغة خطط التنمية وتنفيذها، بل أضحى بعضهم نوابًا للوزراء والمحافظين وممثلين للشعب بالبرلمان، وذلك من خلال ما تتخذه الأكاديمية من برامج تأهيلية لصقل مهاراتهم وإعدادهم.

كما أشار باهتمامة بمختلف محاور حقوق الإنسان من منظور متكامل ومفهوم شامل لتلك الحقوق، وإيمانًا بأن العبرة تكمن دومًا في التنفيذ، وأشار بتكليف الحكومة باتخاذ جميع الخطوات التي من شأنها تعزيز ذلك، وعلى رأسها ما يلي:

أولًا:

مواصلة جهود دمج أهداف ومبادئ حقوق الإنسان في السياسات العامة للدولة، وفي إطار تنفيذ "استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠."

ثانيًا :

دعوة الكيانات السياسية ومنظمات المجتمع المدني للاهتمام بإثراء التجربة السياسية المصرية، وبناء الكوادر المدربة من خلال توسيع دائرة المشاركة والتعبير عن الرأي في مناخ من التفاعل الخلاق والحوار الموضوعي .

ثالثًا:

ضمان التوزيع العادل لثمار التنمية وحق كل شخص في التمتع بمستوى معيشي ملائم له ولأسرته، بما يوفر لهم ما يفي باحتياجاتهم الأساسية.

رابعًا:

تعزيز التواصل مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني، وتقديم كل التسهيلات للتنفيذ الفعال لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي ولائحته التنفيذية، لإتاحة المناخ الملائم لهم للعمل كشريك أساسي لتحقيق التنمية ونشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع.

خامسًا :

الحرص لدى تنفيذ الرؤية المتكاملة للإصلاح الإداري على بناء جهاز إداري كفء وفعال يتبع آليات الحكم الرشيد ويخضع للمساءلة وينال استحسان المواطنين لمستوى الخدمات المقدمة لهم ويتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التمييز.

سادسًا:

تطوير منظومة تلقي ومتابعة الشكاوى في مجال حقوق الإنسان للاستجابة السريعة والفعالة لأية شكاوى والتواصل الفعال مع جهات الاختصاص بشأنها.

سابعًا:

تكثيف الجهود الوطنية لبناء القدرات والتدريب في مجال حقوق الإنسان.

المصريين بالخارج

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

عقدت الحملة الرسمية ثلاثة لقاءات متتالية مع عدد من الجاليات المصرية بالخارج في عدد من دول العالم عبر تقنية "الفيديو كونفرانس"، حيث التقى رئيس الحملة الرسمية للمرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي المستشار محمود فوزي، مع ممثلي الجالية المصرية في أمريكا .

كما التقى رئيس الحملة الرسمية للمرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي المستشار محمود فوزي، مع ممثلي الجاليات المصرية بالخارج مع ممثلي الجاليات المصرية بالخارج في أستراليا، والأردن، والبحرين، وقطر، وعمان، ونيجيريا، وأوغندا، والصين، وقيرغستان، وطاجكيستان، والمغرب.

وعقدت الحملة الرسمية للمرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي اللقاء الثالث مع ممثلي الجاليات المصرية بالخارج بدولتي الإمارات والكويت.

وخلال اللقاءات، عبر رئيس الحملة الانتخابية للمرشح عبد الفتاح السيسي عن سعادته باللقاءات المستمرة مع الجاليات المصرية بالخارج، والاستماع إلى آرائهم ومقترحاتهم ، مشيراً إلى أن المصريين بالخارج هم قوة مصر الناعمة، موضحاً أن الدولة المصرية على رأسها أولوياتها ملف المصريين بالخارج، وأن الدولة المصرية حققت عدداً من الإنجازات في هذا الملف من بينها مبادرة الموقف التجنيدي للمصريين بالخارج وغيرها، مشيداً بدور المصريين في الخارج في العمل على توعية المواطنين المصريين بالخارج بالمشاركة الإيجابية في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وفيما يتعلق بالأوضاع في غزة

دعا إلى الوقف الفوري والمستدام لإطلاق النار في قطاع غزة بلا قيد أو شرط. وحماية المدنيين، وضمان إيصال المساعدات الإغاثية لأهالي القطاع الذين يتعرضون لمعاناة إنسانية هائلة، مشدداً على ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته وتنفيذ قراري مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الشأن.

وأضاف أن سياسات العقاب الجماعي لسكان غزة غير مقبولة ولا يمكن تبريرها بالدفاع عن النفس أو أي أسباب أخرى وأنه لابد من وقفها على الفور. مشددا على ضرورة تسوية جذور الصراع والتعامل مع القضية الفلسطينية بمنظور شامل ومتكامل يضمن حقوق الفلسطينيين بإقامة دولتهم المستقلة على خطوط الرابع من يونيو لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

وبتحليل مضمون ما تضمنة رؤية السيد عبد الفتاح السيسي لملف حقوق الانسان نجد انة يعمل بالتوازي علي كافة الملفات ولا يتم تغليب ملف علي حساب الاخر واهم ما يميزة الرؤية الشاملة لهذا الملف الهام والأسلوب الواقعي في الوصول للاهداف والاعتماد علي الحوار المجتمعي للوصول الي نتائج واقعية

المرشح السيد فريد زهران

نجد ان السيد فريد زهران من بين أولوياته في برنامجه الانتخابي إنشاء مُفوّضيّة مكافحة كافة أشكال التمييز، وتتبع مجلس النواب: طبقًا للاستحقاق الدستوري، وتتمتع بالاستقلال والشفافية والفاعلية، وإلزام كافة جهات الدولة بمساعدة المفوضية وإنشاء نيابة ومحكمة متخصصة لسرعة الفصل في قضايا التمييز.

كذلك إقرار مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات، والدعوة لقمة عربية لإقرار حلول عادلة لقضية الشعب الفلسطيني، ودعم إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وبناء تكامل إقليمي من خلال تفعيل كافة الأطر العربية والإقليمية والدولية.

توجية الحكومة لاعداد مشروع الموازنة العامة للدولة تلتزم بالنسب الدستورية المفررة للتعليم والصحة والبحث العلمي مع بناء ثقافة صحية وتعليمية للارتقاء بالمواطن

اصدار عفو شامل عن كافة المحبوسين في قضايا الراي وتعديل قوانين الحبس الاحتياطي والإجراءات الجنائية والكيانات الإرهابية واطلاق مبادرة سباسية لعودة المعارضين السلميين من الخارج

الدعوة لقمة افريقية لحل ازمة سد النهضة والحفاظ علي حقوق وحصة مصر من مياة النيل

اقرار قانون عادل للتصالح والتقنين بيعض مخالفات البناء مع الوقف الفوري لكل عمليات هدم المباني التاريخية والاثرية

وقد أشار برنامجة في المحور السياسي فيما يتعلق بالسياسة الداخلية البند الأول فتح حوار مجتمعي حول مناقشة التعديلات التشريعية والإدارية الكفيلة بتحقيق الاستقلال الكامل للقضاء في مصر وتكون ابرز انجازاتة تمكين المواطن المصري من الوقوف امام قاضية الطبيعي وتحقيق الاستقلال الإداري والمالي للسلطة القضائية وفصل سلطتي الاتهام والتحقيق للنيابة العامة .

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

البند الثالث : فتح حوار مجتمعي حول تمكين السلطة التشريعية من ممارسة دورها الرقابي والتشريعي عبر الوصول لقوانين انتخابات تحقق تمثيلا عادلا لكافة طوائف وطبقات وفئات المجتمع وتمكنها من التمثيل في البرلمان ويتضمن ذلك بالضرورة تعديل قوانين مباشرة الحقوق السياسية ومجلسي النواب والشورى

البند الخامس اصدار قرار باجراء انتخابات المجالس الشعبية المحلية المتوقفة منذ عشر سنوات مع فتح حوار مجتمعي يهدف الي تحقيق استقلالية المجالس المحلية وبناء إدارة إدارة محلية قوية

البند السادس مراجعة كافة التشريعات والقرارات الإدارية المنظمة لعمل الأحزاب والنقابات والمؤسسات الاهلية والروابط والاتحادات الخ بحيث يتمكن المواطنون من انشاء منظماتهم وادارتها مع تحقيق استقلالها المالي والإداري دون تدخل من قبل الأجهزة الإدارية والأمنية للسلطة التنفيذية والا يتم حل هذه المنظمات الا بحكم قضائي

البند السادس : استخدام الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية لاصدار قرار بالعفو الشامل عن كافة سجناء الراى الذين لم تثبت ممارستهم للعنف ووقف القرارات الإدارية والأمنية للمفرج عنهم والتي تضمن الوضع علي قوائم الإرهاب والتحفظ علي الأموال

البند السابع : فتح حوار مجتمعي حول تحقيق استقلال حقيقي للاعلام بصورة واشكالة المختلفة المقرؤة والمسموعة والمرئية

<u>فيما يتعلق بالسياسة الخارجية</u>

البند الثاني : التزام الدولة المصرية بكافة العهود الدولية والاتفاقات المنظمة لحقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع محاول التفاوض مع تلك المنظمات في بعض الملاحظات التي تحفظت عليها الدولة المصرية

البند الثالث : إعادة الاعتبار لتواجد الدولة المصرية في المنظمات الدولية ومحاولة التاثير في قرارتها عبر احياء تحالفات إقليمية ودولية لدول الجنوب والدول النامية ومحيطنا العربي والإقليمي للتاثير في قرارات المنظمات الدولية وحاولة لعب دور في إعادة صياغة أدوارها وتشريعاتها

البند الرابع : إعادة الاعتبار لعلاقة مصر بالمنظمات الغير حكومية الدولية عبر فتح حوار دائم معها ومناقشة تقاريرها الدورية ورفع القيود علي عملها في مصر وعلي المنظمات غير الحكومية المصرية

الأشراف المصري لحقوق الانسان والتنمية

البند السابع : مساعدة الشعب الفلسطيني بكل ما تملكة مصر من أدوات وقدرات علي إقامة دولتة وعاصمتها القدس الشرقية وفق قرارات الأمم المتحدة وحاولة تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية

البند الثامن : اعلان تمسك مصر الكامل بما نصت علية الاتفاقات الدولية الخاصة بحصة مصر من مياة النيل ورفض أي اتفاقات او قرارات تختلف مع هذه الاتفاقات التاريخية

المحور الاجتماعي

اكد من خلال البرنامج ان فلسفة السياسة الاجتماعية لبرنامجة الاجتماعي تنطلق من قاعدة التمكين الاجتماعي للفئات الأكثر فقرا واحتياجا بالمجتمع المصري والتي عرضتها الازمة الاقتصادية الأخيرة بموجاتها المتعاقبة الي مزيد من التضرر الشامل لكافة مناحي الحياة ورفع مستوى جودة الحياة الي أولئك الذين لا تشملهم المزايا الاجتماعية وتمتد مظلة الرؤية الاجتماعية للبرنامج الي دعم المصريين من سكان المناطق النائية تلك المناطق التي تتعرض وبشكل مضاعف الي التهميش وغياب برامج التنمية او ضعفها وانعدام تاثيرها

ويعتمد في الية تنفيذ برنامجة الاجتماعي علي التحديث الشامل لشبكات العدالة الاجتماعية وبرنامج الحماية والضمان التي تستدعي تغييرا جذريا ويولي أهمية استثنائية وخاصة لتمكين المراة والشباب باعتبارهما مظلتي تنمية قدرات الانسان المصري والعمل بقوة لتطوير عمل الادماج المجتمعي باشكالة المختلفة لذوي الاحتياجات الخاصة ورعاية كبار السن والمتعافين من الإدمان بالإضافة لرؤية اكثر تفهما لطبيعة عمل منظمات المجتمع المدني باعتبارها تعبيرا عن مجتمع مدني حر ومسئول والنظر لقضايا الأحوال الشخصية باعتبارها عاملا مهما اتخطي اوجة القصور التي تشوب منظومة التشريعات الاجتماعية المعمول بها والتي لم يقرها البرلمان حتى بعد سنوات من طرح مشروعات القوانين للراي العام

حيث تبنى هذا المحور سبع بنود تعهد من خلالها تحقيق إنجازات في كل من (الصحة والتعليم – العدالة الاجتماعية – الاسرة – المجتمع المدني – الشباب – البيئة)

فيما يتعلق باستقبال وفود

في ١٦ أكتوبر ٢٠٢٣ استقبل فريد زهران مجموعة من رموز الحقوقيين وممثلي بعض منظمات حقوق الإنسان في مصر. وناقش مع الحضور اللحظة السياسية الراهنة، والموقف العام من الانتخابات الرئاسية في

مصر، وأهم ملامح البرنامج السياسي لـ«زهران»، وأهم القضايا المتعلقة بالحقوق والحريات التي يتناولها ويتبناها في خطابه السياسي.

فيما اكد فريد زهران في اكثر من مداخلة تليفزيزنية او صحفية او مؤتمر انتخابي علي حقوق الشعب الفلسطيني ومساندة أهالي فلسطين ، خلال لقاء له لبرنامج "الحكاية"، عبر فضائية "ام بي سي مصر"، أنه لن اسمح بتصفية القضية الفلسطينية بتوطين الفلسطينيين في مصر، مؤكدا أنه الجيش المصري لن يسمح بذلك وأنا أيضا. وإنه في حال فوزه في الانتخابات، سيكون أول رئيس منتخب يزور فلسطين من قلب غزة لإعلان تضامنه مع الشعب هناك.

أكد الدكتور فريد زهران المرشح الرئاسى خلال المؤتمر الأول له بمسقط رأسه بمدينة سرس الليان بمحافظة المنوفية، أننى سأعمل كى تكون مصر دولة مدنية ديمقراطية حديثة، تقوم على مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية وسيادة القانون، ويكون الشعب فيها هو مصدر السلطات وصاحب السيادة والكلمة العليا.

وأشار: سأعمل إلى أن تكون مصر دولة يتمكن فيها المواطنون من إنشاء وتأسيس جمعياتهم ومنظماتهم ونقاباتهم السلمية، دولة تشجع حق التنظيم من خلال الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية والتعاونيات والحركات الطلابية، ليتمكن المواطنون من الدفاع عن مصالحهم والمشاركة فى التأثير على السياسات العامة للبلاد، وينالوا حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية على قدم المساواة مع حقوقهم السياسية، ودولة تصنع قرارتها وتصمم سياساتها وبرامجها بناء على البراهين العلمية ودراسات الجدوى الاقتصادية وآليات الحوكمة وسيادة القانون، دولة تصنع فيها السياسات بطريقة ديمقراطية تشاركية تضمن تمثيل فئات المجتمع وبما يضمن الشفافية والنزاهة واللامركزية، ومستفيدة من خبرة كوادرها.

وأضاف إلى أننى سأسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة بتنمية الإنسان ومعيشته، دولة مستقرة وآمنة من خلال استقلال كامل لمؤسسات العدالة واحترافية المؤسسات الأمنية، دولة تؤمن بالحرية الاقتصادية فى إطار من الضوابط الاجتماعية والرقابة الشعبية، بما يضمن زيادة عوائد التنمية مشروطاً بعدالة توزيعها.

مؤكد أنه يؤمن بحق المصريين فى الحصول على تعليم ذو جودة عالية وبرفعة البحث العلمى كأحد أهم حقوق الإنسان الرامية إلى تحقيق الرخاء الاقتصادى للمجتمع وتحسين سبل العيش الكريم للمواطنين، كما نؤمن بالحق فى الحصول على الرعاية الصحية المجانية اللائقة لكافة المواطنين بدون تمييز، وضرورة وضع

سياسات صحية شاملة ومستدامة قائمة على الأدلة العلمية تحكمها قواعد الحوكمة والشفافية وتسمو إلى تحسين المؤشرات الصحية للمصريين، وكذلك حقوق الاقليات وحق المرأة والأشخاص من ذوى الإعاقة فى التمكين من المشاركة فى كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما فى ذلك تعزيز قدراتهم فى الوصول للوظائف العامة والدعم الاجتماعى والتمكين السياسى والتعليمى والثقافى بصورة متكافئة ومتساوية كغيرهم، كما نؤمن بدور الدولة فى مكافحة الفقر المدقع ودعم الشرائح الاجتماعية الأكثر هشاشة.

خلال المؤتمر الجماهيري بالبدرشين محافظة الجيزة الذي نظمته حملته الانتخابية أشاد المرشح الرئاسي فريد زهران بالشعب الفلسطيني ووجه الشكر والتقدير والتحية للشعب الفلسطيني الصامد في غزة، وأن مصر بمؤسساتها وعلى رأسها القوات المسلحة حافظت على موقف ودور قوي، تُشكر عليه كل مؤسسات الدولة لأن رفض التهجير القسري والإصرار على تقديم الدعم لفلسطين موقف محترم.

فيما قالت النائبة أميرة صابر، المتحدث باسم حملة المرشح الرئاسي فريد زهران، إن أحداث غزة هي المسيطرة على المشهد، مشيرة إلى أن الحملة خلال الفترة الماضية كان جزء كبير من مجهود الحملة في مقابلة السفراء الأجانب، وإدانة مساندة الحكومات لأعمال العنف بالقطاع.

وأضافت «صابر»، خلال لقائها لبرنامج «الحياة اليوم»، والمذاع على فضائية «الحياة»، أن كل من يتخذ قرار الدعم الأعمى فهو في موقف مخز، وسيدفع الثمن غاليًا جدًا من موجات العنف والإرهاب.

وذكرت أن هناك صدمة كبيرة من عدد كبير من السياسات الدولية، والسياسين، لافتة إلى أن الحملة تقوم بشكل يومي بلقاءات أحادية في إطار الأزمة الفلسطينية.

ومن خلال تحليل مضمون البرنامج الانتخابي للسيد فريد زهران نجد ان البرنامج اهتم بشكل كبير بمنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية منها واهتم بفتح قنوات اتصال مع تلك المنظمات وتيسير عملها داخل مصر والاهتمام بالمعاهدات الدولية التي صدقت عليها مصر فيما يتعلق بحقوق الانسان مع فتح حوار مع المؤسسات الدولية فيما يتعلق بتحفظات مصر علي بعض البنود

كما اهتم البرنامج بالحقوق المدنية والسياسية من خلال الوصول لقوانين انتخابات تحقق تمثيلا عادلا لكافة طوائف وطبقات وفئات المجتمع وتمكنها من التمثيل في البرلمان ويتضمن ذلك بالضرورة تعديل قوانين مباشرة الحقوق السياسية ومجلسي النواب والشورى و فتح حوار مجتمعي حول مناقشة التعديلات التشريعية والإدارية الكفيلة بتحقيق الاستقلال الكامل للقضاء في مصر و إنشاء مُفوّضيّة مكافحة كافة أشكال التمييز،

و إقرار مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات كذلك اجراء انتخابات المجالس الشعبية المحلية المتوقفة منذ عشر سنوات و استخدام الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية لاصدار قرار بالعفو الشامل عن كافة سجناء الراى الذين لم تثبت ممارستهم للعنف و فتح حوار مجتمعي حول تحقيق استقلال حقيقي للاعلام بصورة واشكالة المختلف

اما ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية أشار البرنامج الي التمكين الاجتماعي للفئات الأكثر فقرا واحتياجا بالمجتمع المصري ورفع مستوى جودة الحياة الي أولئك الذين لا تشملهم المزايا الاجتماعية وتمتد مظلة الرؤية الاجتماعية للبرنامج الي دعم المصريين من سكان المناطق النائية و التحديث الشامل لشبكات العدالة الاجتماعية وبرنامج الحماية والضمان التي تستدعي تغييرا جذريا ويولي أهمية استثنائية وخاصة لتمكين المراة والشباب والعمل بقوة لتطوير عمل الادماج المجتمعي باشكالة المختلفة لذوي الاحتياجات الخاصة ورعاية كبار السن والمتعافين من الإدمان

والنظر لقضايا الأحوال الشخصية باعتبارها عاملا مهما اتخطي اوجة القصور التي تشوب منظومة التشريعات الاجتماعية المعمول بها

المرشح السيد حازم عمر:

من اهداف برنامج السيد حازم عمر الانتخابى للمرحلة القادمة المتعلقة بحقوق الانسان:

– تخفيف حدة الاستقطاب السياسي الحالي والارتقاء بمجال العمل السياسي وفتح المجال العام، ودعم الأحزاب وترسيخ الحياة الحزبية على رأسها، وترسيخ دعائم الديمقراطية وآليات التداول السلمي للسلطة.

–المعالجة الناجزة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تواجهها الدولة المصرية، ورفع الكفاءة الاقتصادية والمالية للدولة وإعادة هيكلة أعباء المواطنين الاقتصادية بمنظور شامل للعدالة الاجتماعية.

–الارتقاء بحقوق الإنسان وتحقيق التوازن العادل بين متطلبات الأمن القومي المصري مع الحقوق والحريات العامة والخاصة.

قضايا حقوق الانسان فى برنامج حازم عمر:

الحقوق الاقتصادية:

تتمثل رؤيته في المعالجة الناجزة للأزمات الاقتصادية بحلول شاملة ومستدامة تتضمن إصلاح اقتصادي هيكلي، وحل مشكلة الديون وتقليل الاستدانة، وحل أزمات الموازنة وتحقيق العدالة الضريبية. فى خطة مدتها ٣ سنوات لحل الأزمة الاقتصادية الحالية، حيث تتضمن الرؤية كذلك تخفيض الرسوم والضرائب على الدواء والغذاء لكى يساعد الطبقات أنها تتحمل البرنامج الاقتصادي الذي سيكون مداه ٣ سنوات، وبالتالي سيسهم ذلك في خفض معدلات التضخم.

وأضاف "لدينا ٣ أهداف لإصلاح الاقتصادي المصري إصلاح هيكلي وشامل، منها زيادة الانتاج الصناعي والزراعي والاستخراجي"، لافتا: "سأعمل أيضا على استخدام موارد مصر بأفضل طريقة ممكنة ورفع كفاءتها وصولا للاستخدام الأمثل."

وأضاف أن هناك ٣ أهداف لإصلاح الاقتصادي المصري بشكل هيكلي وشامل، من خلال زيادة الإنتاج الصناعي والزراعي والاستخراجي، رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة وصولا للاستخدام الأمثل، القضاء أو التقليص من الفقد والهادر من شرايين وقطاعات الاقتصاد المصري كافة.

وأشار إلى أنه يمكن الوصول لتحقيق هذه الأهداف من خلال العمل على ٨ قطاعات وإصلاحها، في مقدمة هذه الإصلاحات هيكل المالية العامة وتقليص عجز الموازنة التي تدفع الدولة للاستدانة، وإعادة الهيكلة الضريبية بمنظور من العدالة الاجتماعية، منوها بأنه سيجري تخفيض ضرائب بعض السلع الكمالية والترفيهية، وليست الأساسية. ولفت إلى أن الدولار جزء من المشكلة وليس كل المشكلة، موضحا أن مواجهة هذه الأزمة تتطلب إجراء إصلاحات في العناصر الثمانية.

ولفت إلى أنه خلال أول ١٠٠ يوم إذا فاز بالرئاسة سيشعر المواطن بانخفاض الأسعار في عدة سلع، متمثلة في إلغاء نسبة ١٤% ضرائب من البقوليات وبعض منتجات الألبان ما عدا الأجبان الفاخرة المستوردة، إلى جانب اللحوم الحمراء والمستوردة ماعدا الفاخرة منها، وكذلك مجموعات الخضروات والفاكهة، إلى جانب الأرز والزيت والمكرونة.

وأكد أنه بشأن أزمة الدين هناك نحو ٥ تريليونات دين تحتاج التحقق في مسارات عدة وهي سداد الأقساط، مبادلة الديون، استبدال أدوات الدين، إعادة جدولة الديون. مشيرا إلى أن ملف سداد الديون من أهم الملفات الواردة بالبرنامج الانتخابي، وتحديد آليات السداد من خلال طرح مبادرات مع شركائنا لتحويل هذه الديون إلى استثمارات مباشرة.

الإتحاد المصري لحقوق الإنسان والتنمية

وأوضح أنه لابد من القضاء على تشوهات سعر الصرف من خلال اتباع سياسة تقوم على التحرير المرن لسعر الصرف وليس التحرير الكامل الذى يضر بالاقتصاد الوطني، لافتا إلى أن البرنامج الانتخابي يشمل أيضًا زيادة الصادرات المصرية لتغطية ٨٠% من الاحتياجات المحلية، مع إقرار بعض التشريعات التى تزيد جدور الثقة بين الحكومة والشعب خاصة المصريين بالخارج، كما تعهد بإجراء انتخابات المحليات خلال عامين، مع إجراء بعض المعالجات على الشأن الخارجي في عدد من الملفات الدقيقة– لم يسمها.

وقال المرشح الرئاسي إن بعض إجراءات البنوك قد تتسبب في خفض الثقة بالاقتصاد، لافتا إلى أن الشفافية والحوكمة وبناء الثقة ستزيد من تحويلات المصريين بالخارج.

<u>الحقوق الاجتماعية:</u>

البطالة:

أكد حازم عمر أن برنامجه يتضمن النهوض بمستقبل الشباب وخلق فرص العمل وخفض نسب البطالة إلى ٦% عن طريق زيادة القوة الانتاجية لمصر. كما انهم سيعرضوا العشرين الأوائل من الخريجين كل عام للعمل معهم في الحكومة حتى يكونوا دماء جديدة ونوابغ في المستقبل. مما يسهم بدوره فى خفض معدلات الفقر وزيادة مستوى المعيشة خاصة لدى محدودى الدخل.

العدالة الاجتماعية والزيادة السكانية:

قال حازم عمر إنه لا بد من إصلاح شامل وهيكلي وكامل لملف الاقتصاد، وتقليص عجز الموازنة وإعادة الهيكلة الضريبية مع مراعاة العدالة الاجتماعي .

واكد انه يسعى لتخفيض تكلفة المعيشة، وعدم ترك المواطن أمام الرأسمالية الكاملة، مع مراعاة هيكلة الأعباء الضريبية عليه والسلع بجانب هيكلة منظومة الرسوم المختلفة. وسيقوم بإلغاء الضرائب على الغذاء والدواء، ورفع ضرائب القيمة المضافة على سلع الكماليات والرفاهية لأنها ليست من الاحتياجات اليومية للشعب المصري.

وكشف عن خطته وبرنامجه الانتخابي بشأن أزمة القضية السكانية، مشيرا إلى أن المساجد والكنائس والمدارس، لها دور كبير في توعية المواطنين بإنجاب ٢ أو ٣ مش ٥ و٦ علشان تقدر تربي.

الحق فى السكن:

الإتحاد المصري لحقوق الإنسان والتنمية

قال إن ملف الإيجار القديم، شائك جدًا، ورئيس الجمهورية لا يستطيع الاشتباك فيه، لأن هذا الملف بحاجة لحوار مجتمعي وحلوله لن ترضي الجميع، مضيفًا : سأقدم فرص مستقبلة للجميع قبل التشريع، لتوفيق الأوضاع ، سواء المالك أو المؤجر، والاشتباك فيه سيحدث زعزعة للمجتمع .

الحق فى الصحة والتعليم:

قال المرشح الرئاسي المحتمل المهندس حازم عمر، إن ملفي الصحة والتعليم يقعان على رأس أولوليات البرنامج الانتخابي لحملته الرئاسية، معقبا: أولوياتنا هي أولوية المواطن، مستقبل أولادنا والأجيال القادمة في التعليم والصحة.

ولفت إلى اتساع رقعة الفجوة بين التعليم الخاص والعام الحكومي بشكل كبير للغاية، قائلا: «اليوم هناك فروق كبيرة جدا بين التعليم الحكومي والخاص، لذلك الشعار الأجوف (التعليم للجميع) عكسناه في برنامجنا إلى الجميع للتعليم.

وأضاف أن تطوير منظومة التعليم المصرية يتطلب أموالا طائلة لا تتناسب مع ما وصفه بالعثرة المالية الراهنة، موضحا أن الحل يكمن في فرض ضرائب على المؤسسات؛ لتجنب زيادة عجز الموازنة، قائلا: سوف أفرض ضريبة استثنائية ٥ %مدة ٣ سنوات على المؤسسات الكبرى والمؤسسات المصرفية والمالية والاستثمارية التعليمية داخل المنظومة

وأوضح ان القيمة المادية المحصلة من الضريبة سوف يجري تحويلها الى صندوق خاص داخل الموازنة توجه الى الانفاق على انشاء الأبنية التعليمية الجديدة وتجهيز المدارس وبرامج تطوير ورفع كفاءة المعلم مع تشريع بأن لا تصرف إلا للغرض المحدد له وهو التعليم، لبناء مدارس وتجهيز مدارس وبرامج لرفع كفاءة المعلم، لافتا الى استمرار برنامجه في الحفاظ على مجانية التعليم.

وأشار إلى تلافي مقترحه الأخير لحل أزمات التعليم، عدم المساس بالموازنة العامة للدولة وانعكاستها المترتبة من زيادة العجز والديون وأعباء خدمة الدين والضغط على الاقتصاد المصري.

وأعلن عزمه الاستعانة في الجهاز الحكومي للدولة بأوائل الجامعات المصرية للاستفادة من نبوغهم في الارتقاء بالجهاز، موضحًا: هاخد الـ٢٠ الأوائل للجامعات المصرية كل عام.

وقال هدفي تطبيق برنامجي الانتخابي فيما يخص التعليم من خلال تعظيم الاستفادة من مساهمات المستثمرين ورجال الأعمال في تطوير أنظمة التعليم والأبنية التعليمية بصورة طوعية.

وبشأن ملف الصحة، أكد أنه يحتاج أموال كثيرة سواء في ملف الرعاية الصحة سواء في القوى البشرية، أو تنوع الأدوية والأبنية وتطوير المستشفيات. وقال لابد أن نبني على ما هو موجود حاليا، لاسيما فيما يتعلق بمنظومة التأمين الصحي الشامل فهو بدأ في مصر لكن سنسرع في إجراءاته حتى نغطي الفجوة الكبيرة في الرعاية الصحية، وسوف نعلي من كفاءة ومستوى الرعاية في المستشفيات الحكومية."

الحق فى المياة:

قال أن هناك مشكلة مياه، وسيتم التعامل مع الفقر المائي بشكل واقعي، من خلال حلول واقعية وجذب القطاع الخاص، وان السد الإثيوبي منشاة مدنية مثلها مثل المستشفيات وان لدينا ثوابت وخطوط حمراء وإثيوبيا تعلمها ولا تجرؤا الاقتراب منها، ومصر لم ولن تكون دولة عدوانية ونسعى لعلاقات جيدة وتنمية مشتركة مع دول حوض النيل بالأخص.

وأضاف عمر: لنا ثوابت لن نحيد عنها ونستخدم كافة علاقتنا والقوة الناعمة للحفاظ عليها، متابعًا: لدينا خطوط حمراء تستوجب استدعاء القوة الخشنة إذا تم تجاوزها.

ونوه قائلا: هو سد كهرومائي غير مستهلك للمياه يحجز المياه فقط لأنه ليس سد ري، ولكن تأثيره حال انخفاض إيراد النيل الأزرق وهو (الجفاف الممتد) وإثيوبيا لن تستطيع الاقتراب من خطوطنا الحمراء، ومصر لا تسعى للعدوان بل نحاول عمل علاقات جيدة مع دول حوض النيل.

وأوضح حازم عمر انه يوجد خطين حمر.. وهما متوسط حصة مصر من المياه، والسد حاجز للمياه لفترة من الوقت فقط، لافتا إلى أنه لو حدث جفاف أو جفاف ممتد، وتم تخزين مليار واحد فسنكون أمام الخط الأحمر، مشددا على أن الخط الأحمر الثاني، هو بناء سدود أخرى لتخزين المياه".

الحق فى الغذاء:

أكد المرشح الرئاسي إنه يمتلك رؤية واستراتيجية واضحة في التعامل مع الملف الزراعي، ويسعى لزيادة الكفاءة المحصولية، في ظل محدودية الأراضي الزراعية، والوصول ل ٣ دورات زراعية بدلًا من الدورتين الزراعيتين.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

وأضاف: هناك مشكلة مياه، وسيتم التعامل مع مشكلة الفقرة المائي بشكل واقعي.. وهناك حلول واقعية وسنجذب القطاع الخاص.

وشدد المرشح الرئاسي حازم عمر، على أنه سيتم تقديم الدعم الكامل للفلاحين، وربط المصالح الخاصة بالفلاح بأولويات الدولة، وإعادة الإرشاد الزراعي، لافتًا إلى أن المحاصيل ستكون بناء على أولويات واحتياجات الدولة. واضاف انه سيواجه أزمة التعديات على الأراضي الزراعية بكل حزم، ولن يسمح بالمصالحات، وسيشدد بيد من حديد؛ لأن التكلفة عالية جدًا.

وأضاف منطقة شرق العوينات صالحة للزراعة بشكل كبير، وأن هدفه توفير الأسمدة للفلاحين من خلال عودة الإرشاد الزراعي".

وفيما يتعلق بملف مخالفات البناء، قال إنها مشكلة وثقافة وتحولت لموروث، ولا يمكن حلها بالهدم، موضحًا: لن أهدم، ولن أتصالح.. ولكن سأعاقب ..وهدفنا تقليل الفاقد والهادر.. والعقوبات كثيرة.

القضاء على الفساد واصلاح المحليات:

قال المرشح الرئاسى حازم عمر إنه آن الأوان وأصبح من الضروري الآن القيام بعمل إصلاح شامل وعاجل للإدارة المحلية من أجل الوصول إلى نهضة مصرية شاملة تتكامل مع المشروعات الكبرى التي تقوم بها الحكومة المركزية بالدولة في كل محافظات مصر.

وتحدث المهندس حازم عمر المرشح الرئاسي، عن أهم المشكلات التي تواجه المواطنين بمحافظات شرق الدلتا، مشيرا إلي أن أهم المشكلات التي تواجه المواطنين بـ٧ محافظات شرق الدلتا تتمثل في الإدارة المحلية والخدمات.

وأوضح "عمر"، أنه لا يمكن حل مشكلات التي تواجه المواطنين إلا من خلال إصلاح الإدارة المحلية، مشيرا إلى أنه آن الأوان لعمل إصلاح شامل وعاجل للإدارة المحلية، مؤكدا على أن مصر في حاجة إلي إصدار تشريع جديد للإدارة المحلية، يلبي طلبات المواطنين.

وأوضح أن نظام المحليات المحترم يواجه جميع المشكلات سواء البناء العشوائي أو البناء علي الزراعة وغيرها، مضيفا إن حل مشكلات المحليات يواجه الفساد.

وتابع: مشكلة المحليات يتطلب النهوض بالإدارة المحلية، مشيرا إلي إصلاح الإدارة المحلية يتطلب أن يكون إصلاحات جوهرية تساعد علي مواجهة الفساد ونشر الصناعات والتشجيع علي الاستثمار وعودة القرية المنتجة

الإتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

بما يساعد علي تقديم خدمات للمواطنين، ويحافظ علي الانجازات ويحسن جودة الحياة المواطنين ويؤدي بينا إلي الجمهورية الحديثة.

وقال، إن إصلاح منظومة الإدارة المحلية، كل هذا يساعد في الإصلاح الاقتصادي وتقديم حياة أفضل للمواطنين، مشيرا إلي أن إصلاح المحليات سيساعد في حل المشكلات بنسبة ٨٠% .

حقوق سياسية:

يتمثل الهدف الثالث في برنامجه الانتخابى فى الارتقاء بملف حقوق الإنسان وتحقيق التوازن العادل بين متطلبات الأمن القومي والحقوق والحريات في مصر، والعمل على وضع حد لملف الحبس الاحتياطي من خلال التوسع الإلكتروني فيما يتعلق بمنظومة التقاضي. وينقسم ملف حقوق الانسان لـ 4 استراتيجيات منها الحبس الاحتياطي، وعلاقات مصر مع الدول الأخرى، والحفاظ على المكتسبات ومؤسسات الدولة، وتعظيم قدراتها الأمنية والعسكرية والخدمية، وتعظيم القدرات من أجل الحفاظ على أمن واستقرار الوطن.

وقال حازم عمر فيما يخص الملف السياسى أسعى لإحداث التوازن بين حقوق الإنسان ومتطلبات الأمن القومى، وكذلك دور الأحزاب وفاعليتها، فضلاً عن فتح المجال العام لإحداث تنمية سياسية ملموسة.

وأشار إلى أنه يريد تنفيذ مخطط العلاقات الجيدة مع الدولة والمعارضة الوطنية بكل الأطياف؛ مع قبول الأطراف لكل منهما مع الحفاظ على الثوابت الوطنية وعدم زعزعة أمن وأمان الدولة، منوها أن هناك بعض الملفات مثل الحبس الاحتياطي والتي يشهد حدة في اختلاف الآراء، والذي له حل ثالث، دون الإبقاء أو رفض الحبس الاحتياطي، والحل الثالث هو الحد من ارتكاب الجريمة لعدم اللجوء للحبس الاحتياطي مع عدم إلغاؤه.

وحول بدائل الحبس الاحتياطي في برنامجه الانتخابي، والذي تطبقه بعض الدول الأوروبية والأمريكية، منوها أن الحبس الاحتياطي من الموضوعات التي تشهد تعددية في الآراء، مستعرضا حل بديل للرفض أو قبول الحبس الاحتياطي.

واقترح حازم عمر الاعتماد على أسورة إلكترونية للمذنب يتم ارتدائها في القدمين لتتبعه داخل وخارج النطاق المحدد له، مع حق إقرارها وتحديدها من قبل القاضي فقط؛ عملا بمبدأ إدخال التكنولوجيا في تنفيذ القانون.

وأضاف عمر أن قوة الأحزاب تقلل من حالات الاستقطاب والتناحر والتشكك والتشكيك، مشددا على أن الحزب غير الممثل محليا أو برلمانيا غير مترجم ليس له دور واضح، مشيرا إلى أن التقلبات السياسية العنيفة تكون

مكلفة للدول، لافتا إلى أن الديمقراطية مسار ولا تختزل في قرار، موضحا أن النظام شبه الرئاسي الحالي مفيد للدولة، خاصة أنه ليس من هواة المقامرة بمصير الشعوب، والتحديات في عمر الدول لا تنتهي.

القضية الفلسطينية:

قال: إن المشاهد في غزة مؤلمة، وكنت أول من توقع التصعيد الإسرائيلي الفلسطيني قبل أن يحدث، وكتبت ذلك في تغريدة على تويتر قبل يوم ٧ أكتوبر.

وتابع: «أنا أول من توقع هذا التصعيد الإسرائيلي– الفلسطيني قبل أن يحدث، واستطعت أن أقرأ أن هناك تصعيدا ما قادم في الطريق قبل عملية طوفان الأقصى بـ ٣ أسابيع

وأشار إلى بحث حكومة الاحتلال عن التصعيد مع الجانب الفلسطيني عبر مجموعة من الممارسات هدفها استفزاز المقاومة الفلسطينية؛ من أجل تبرير تنفيذ مخططاتها، قائلا: هناك بعض المؤشرات التي تنتهجها إسرائيل عندما تريد التصعيد وتاريخيا ينجم عنها رد فعل فلسطيني، الحكومات عادة تلجأ للتصعيد من أجل تبرير مخطط ما؛ لكن المفاجأة أن حجم العملية لم يكن متوقعا.

وأضاف أن نتائج طوفان الأقصى تخطت سقف التوقعات الإسرائيلية، معقبا :إسرائيل كانت تتوقع الأمر صاروخين أو ثلاثة تتصدى لهم القبة الحديدية ثم تؤخذ ذريعة لمخطط ما ترغبه الحكومة الحالية، لكن حجم العملية كان أكبر مما توقعه الجميع.

وقال: إن مسئولية إصدار القرارات السياسية التي تمس الأمن القومي للبلاد على غرار الموقف الراهن من الوضع بقطاع غزة؛ تسير وفق ثوابت وقواعد وطنية تشترك بها عدد من المؤسسات مثل وزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية والجهات الأمنية المختصة.

وأضاف: هذه القرارات ليست في يد شخص واحد يحركها كيفما شاء، ولكنها ذات ثوابت وطنية يتحرك في إطارها رئيس الجمهورية.

وعلق حازم عمر قائلا: قبل عملية طوفان الأقصى بـ ٣ أسابيع توقعت بعين السياسي ما سيحدث، ولو كنت موجودا في ذلك الوقت سأتحدث عن وجوب وقف إطلاق النار فورا ثم الحديث عن ما بعد الحرب مع أمريكا والدول الغربية.

وواصل: أتوقع وقف الحرب خلال أسبوعين، وأمريكا ليست مستعدة لشرق أوسط ملتهب ولا يخدم أحد التوسع بنطاق المواجهات في الشرق الأوسط، ولجام إسرائيل هي أمريكا، والخط الأحمر في أزمة غزة التهجير من قطاع غزة لسيناء أو الضفة الغربية.

ركز البرنامج بشكل كبير على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية من خلال تقديم حلول للقضاء على البطالة وتوفير فرص عمل للشباب وتقليل الاسعار وازالة الضرائب عن السلع الاساسية للقضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة، وتقليل معدلات التضخم وحل ازمة الدولار، كما اهتم بالارتقاء بجودة التعليم وتخصيص ميزانية لتنمية وتطوير التعليم، وتطوير القطاع الصحى واستكمال نهج نظام التأمين الصحى الشامل، بالاضافة إلى حل مشاكل المحليات والقضاء على الفساد لتقديم افضل الخدمات للمواطنين، والنهوض بقطاع الزراعة وحل مشكلات الفلاحين والاراضى لتوفير المحاصيل الغذائية التى تحتاج لها الدولة وتقليل اعتمدها على الاستيراد، كما اهتم بالدفاع عن حصة مصر المائية فى سد النهضة الاثيوبى ولوح لاستخدام القوة الخاشنة والعنف مع اثيوبيا فى حالة تهديد حصة مصر وتسبب السد فى جفاف او ضرر لمصر، واكد على سعى مصر للسلام الدائم مع كل الدول وبالاخص دول حوض النيل، ولكن اذا تخطت اثيوبيا الخطوط الحمراء فى حصة مصر فسيضطر لاستخدام القوة الخاشنة ولكنه لم يقدم حل فعال لازمة السد. كما انه لم يقدم حلول فعلية لبعض القضايا واتخذ موقف محايد مثل قضية الايجار القديم، واشار إلى بعض المشاكل الاقتصادية دون تقديم حلول واضحة للخروج من هذه الازمات مثل تسديد الديون وتقليل الهادر من الاقتصاد المصرى.

اما عن الحقوق السياسية فلم يذكر سوى استبداله لسياسة الحبس الاحتياطى باساور الكترونية، وضرورة مشاركة الاحزاب فى الحياة السياسية وتشجعيه لتكوين الاحزاب لتحقيق الديمقراطية فى الدولة وتقليل حدة الاستقطاب السياسى.

اما عن حقوق الشعب الفلسطينى فموقفه واضح من هذه القضية منذ بداية الازمة وهو ادانة ورفض ما يفعله الكيان الصهيونى من قتل وتهجير للشعب الفلسطينى والاستفزازات التى يقوم بها الكيان الصهيونى للمقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطينى لكى يصعد اعتداءاته عليهم.

<u>المرشح السيد عبد السند يمامة</u>

نجد ان السيد عبد السند يمامة أشار في برنامجة الانتخابي المحور الأول اصلاح التعليم أشار الي ان الحل تشكيل لجنة قومية متخصصة وتكليفها بتقديم تقريرا لاصلاح التعليم في مصر وهذا الحل بتطلب إرادة

سياسية – ميزانية كافية – مجلس قومي للسياسة العليا ومراقبة العملية التعليمية لا تتغير سياساتة بتغيير الوزير – ابعاد السياسة عن التعليم

فيما يتعلق ب الإصلاح التشريعي أشار ان رؤيتة للإصلاح التشريعي بالعودة الي دستور عام ٢٠١٩ بدون اضافات التي أضيفت الية مع إبقاء الباب السابع الخاص بمجلس الشيوخ حيث يرى في هذه التعديلات اخلال بمبداء الفصل بين السلطات والعدوان علي سلطة القضاء ويري إضافة نصوص دستورية لمجلس الشيوخ ليمارس دورة التشريعي ويجعلة شريكا مع مجلس النواب في ممارسة السلطة التشريعية

وحول ملف العدالة الاجتماعية، تعهد البرنامج الانتخابي، بإطلاق معاش للعمالة غير المنتظمة عن طريق إنشاء صندوق خاص تشرف عليه وزارة التضامن بعمل معاش باشتراك شهري من اصحابه وهم العمالة غير الرسمية، علي أن يكون المعاش مناسب ومعدل التضخم، وعلي أن يتحكم في التقدير وحسابه أصحاب المعاش المستحقة العامل نفسه أو الفلاح بحسب الاحوال وذلك من خلال برامج اشتراك، علي أن يساهم هذا الصندوق الشركات والمصانع الخاصة الخارجية والمحلية إضافة إلى اشتراك المؤمن عليهم.

ومن بين القرارات التي كشف عنها رئيس حزب الوفد، خلال برنامجه الانتخابي، لتحسين أوضاع المواطنين، كانت تعهده بتحسين الحياة المعيشية لأصحاب المعاشات، من خلال زيادة المعاشات والأجور سنويا بنسبة مساوية للتضخم على الأقل، وذلك باستثمار مدخرات المعاشات في مشروعات ذات عائد كبير بقدر الامكان

كما تعهد البرنامج الانتخابي أيضا بزيادة الحد الأدنى للأجور إلى ٥٠٠٠ جنيه بعد عام أي عام ٢٠٢٥-٢٠٢٦ للعاملين بالدولة والضغط علي القطاع الخاص من أجل تطبيق هذا القرار.

فيما يتعلق بسد النهضة يرى برنامجة ان مصر اضاعت فرصة من سيناريوهات حل الازمة باعتبار ان أمريكا أعطت الضوء الأخضر لتوجية ضربة عسكرية لسد النهضة حين حذر الرئيس الأمريكي ان ذاك دونالد ترامب الاثيوبيين قد ينتهي بهم الامر الي تفجير السد

الا ان الامر لا يبدو كذلك مع إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن

ويري البرنامج الانتخابي الانسحاب من إعلان المبادئ بين مصر وأثيوبيا والسودان حول مشروع سد النهضة في ٢٣ مارس ٢٠١٥

الإئتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

وبالنظر الي البرنامج الانتخابي لرئيس حزب الوفد نجد انه لا يقدم حلول وخطط للنهوض بملف حقوق الإنسان والنهوض بمصر بصفة عامة بقدر فضح وانتقاد سياسات أصبحت ضرورية القضاء على الرؤى الجديدة وتبنيها، خاصة أن هذه السياسات لم تنجح منذ عشر سنوات واستمرارها يعني الأسوأ. وهو ما أكدة رئيس حزب الوفد والمرشح الرئاسي، خلال المؤتمر الصحفي بمقر الحزب،

تحليل مضمون برامج السادة المرشحين

- برامج السيد عبد الفتاح السيسي والسيد فريد زهران اكثر تعمقا وادراكا لأهمية ملف حقوق الانسان ويظهر ذلك من خلال تفاصيل رؤيتهم الدقيقة لهذا الملف الهام واهمية العمل الدؤوب لتطويره
- اهتمام برنامج السيد فريد زهران بالحقوق المدنية والسياسية وهي السمة الغالبة علي برنامجة الرئاسي في اكثر من موضع و التزام الدولة المصرية بكافة العهود الدولية والاتفاقات المنظمة لحقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- تأكيد اهتمام السيد فريد زهران علي أهمية المنظمات الغير حكومية الدولية والمصرية
- الرؤية الشاملة لملف حقوق الإنسان للسيد المرشح عبد الفتاح السيسي لكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية والتزام الدولة المصرية بكافة العهود الدولية والاتفاقات المنظمة لحقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- اهتمام السيد عبد الفتاح السيسي بملف المصريين بالخارج وهو ما يؤكده اللقاءات المتعددة لحملتة مع عدد من المصريين بالخارج
- السمة الغالبة علي برنامج المرشح السيد حازم عمر اقتصادية وتناقش أمور اقتصادية بحتة وهي الثمة الغالبة علي برنامجة علي حساب حقوق الانسان .
- الاهتمام بالتعليم هي السمة الغالبة علي كافة المرشحين في برامجهم إدراكا منهم لاهميتة بالنهوض بالمجتمع
- سيطرة الأوضاع الغير إنسانية في غزة علي تصريحات كافة المرشحين
- السيد المرشح عبد السند يمامة جاء برنامجه الانتخابي خاليا من حديث محدد ومباشر عن حقوق الانسان في مصر ولم يقدم من خلال برنامجة ثمة رؤية واضحه للنهوض بملف حقوق الانسان او تقديم رؤية عن التحديات التى تواجه هذا الملف

الأورومتوسطي لحقوق الإنسان والتنمية